المسودة الأولى

المحتويات

الجزء الأول – المقدمة 1
1–1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي 1
2–1 الأهداف والغرض 6
3–1 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية والمستخدمون الذين تتوجه إليهم 7
الجزء الثاني – المفاهيم الرئيسية والمبادئ التوجيهية 8
1–2 المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالنظم الغذائية والتغذية 8
2–2 المبادئ التوجيهية لإعادة تشكيل النظم الغذائية المستدامة أو تشجيعها 9
الجزء الثالث – الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية 10
1–3 حوكمة النظم الغذائية الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة 11
2–3 سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة والموجهة نحو التغذية في سياق تغيّر المناخ 13
3–3 الوصول العادل إلى الأنماط الغذائية المستدامة والصحية 19
4–3 المعارف والتثقيف والمعلومات التغذوية المتمحورة حول الإنسان 21
5–3 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية 24
6–3 النظم الغذائية والتغذية في السياقات الإنسانية 26
الجزء الرابع – تنفيذ ورصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية وتطبيقها 28

الجزء الأول – المقدمة

1–1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي

1– يشكّل سوء التغذية بجميع أشكاله، أي نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة، أحد أكبر التحديات العالمية التي تواجهها البلدان في الوقت الحاضر. وتعاني جميع البلدان حول العالم من مشكلة سوء التغذية بإحدى أشكالها على الأقل ويتأثر معظمها بأشكال متعددة من سوء التغذية. ويمثل ذلك عائقاً رئيسياً أمام تحقيق الأمن الغذائي العالمي[1]، وإعمال الحق في الغذاء الكافي، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويترك سوء التغذية بمختلف مظاهره آثارًا وخيمة على صحة الأشخاص ورفاههم، وعلى نموهم الجسدي والإدراكي، وعلى حياتهم وسبل كسب عيشهم على مدى الحياة وعلى مر الأجيال.

[1] يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات بفرص الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي إلى غذاء كاف ومأمون ومغذي يفي باحتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم الغذائية لحياة موفورة النشاط والصحة.

2- ويرتبط سوء التغذية بجميع أشكاله باعتلال الصحة على اختلاف أنواعه وبارتفاع معدل الوفيات. ويعد نقص التغذية سببًا رئيسيًا لوفاة الأطفال دون سن الخامسة، فيما يصاب حديثو الولادة ناقصي الوزن عند الولادة في الغالب بالأمراض المعدية خلال المراحل الأولى من الحياة ويكونون معرّضين بقدر أكبر للإصابة بالأمراض غير السارية. ولا يزال التقزم والهزال يمثلان تحديات كبرى أمام تحقيق أهداف خطة عام 2030 ومقاصدها. ففي حين يزيد الهزال الذي يعرف أيضًا بسوء التغذية الحاد، من خطر الوفاة وخطر الإصابة بالأمراض، يتصل التقزم أو سوء التغذية المزمن بتأخر النمو الجسدي والإدراكي على السواء. ويطرح التعايش بين الهزال والتقزّم وبين التقزم والسمنة لدى الأطفال دون سن الخامسة مخاطر كبيرة في بعض الأقاليم. وتزداد معدلات الوزن الزائد والسمنة في جميع الأقاليم مع لحاق المناطق الريفية بالمناطق الحضرية.

3- ويؤثر النقص في المغذيات الدقيقة المرتبط بعدم كفاية المتناول من الحديد والفيتامين ألف وحمض الفوليك والفيتامين دال والزنك، على نسبة كبيرة من سكان العالم حيث تترتب عنه عواقب وخيمة على صحة الإنسان ورفاهه وتطوّره. وللأطفال دون سن الخامسة والمراهقات والنساء في سن الإنجاب والنساء الحوامل احتياجات غذائية محددة خلال دورة حياتهم وهم عرضة لخطر الإصابة بفقر الدم، ولا سيما الناشئ عن النقص في الحديد. ويؤدي النقص في المغذيات الدقيقة الذي يشار إليه أيضاً بـ"الجوع المستتر"، إلى زيادة قابلية الإصابة بالعدوى والتشوهات الخلقية والمشاكل في النمو، وإلى انخفاض متوسط العمر المتوقع.

4- ويمثل الوزن الزائد والسمنة على الصعيد العالمي عاملي خطر رئيسيين للإصابة بالأمراض غير السارية والمرتبطة بالنمط الغذائي، مثل السرطان وأمراض شرايين القلب وداء السكري، وبأمراض الجهاز التنفسي المزمنة. وفي حين لا يزال نقص التغذية هو الشكل الرئيسي لسوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة، ينتشر الوزن الزائد والسمنة بشكل متزايد بين الأطفال في سن الدراسة والمراهقين والبالغين.

5- وإن الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب عن سوء التغذية بجميع أشكاله كبير جداً على المجتمعات بما أنه ينتقل من جيل إلى آخر. وهناك احتمال أكبر أن تلد الأمهات اللواتي يعانين من سوء التغذية أطفالاً منخفضي الوزن عند الولادة يكونون معرّضين أكثر من غيرهم لأن يصبحوا أطفالًا وبالغين يعانون أيضًا من سوء التغذية. وتؤدي آثار سوء التغذية لدى الأطفال إلى قصر القامة، وضعف الأداء المدرسي، وانخفاض الإنتاجية وتراجع الفرص الاقتصادية، وزيادة قابلية الإصابة بالأمراض غير السارية وغيرها من الأمراض المزمنة. وتترتب عن هذه الأمراض زيادة في الإنفاق على الرعاية الصحية، الأمر الذي يضع عبئاً ثقيلاً على نظم الرعاية الصحية والاقتصادات الوطنية.

6- ويعزى سوء التغذية بجميع أشكاله إلى أسباب كامنة متعددة ومترابطة ينبغي التصدي لها بصورة متزامنة. وتشمل هذه الأسباب الافتقار إلى فرص الحصول على أنماط غذائية صحية وآمنة وعلى المياه الصالحة للشرب، وممارسات الرعاية والتغذية غير الملائمة للرضّع وصغار الأطفال، وسوء خدمات الصرف الصحي والنظافة، وعدم كفاية الخدمات التربوية والصحية، وتردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

7- ويعدّ الفقر وعدم المساواة سببين كامنين رئيسيين للجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله. ويؤثر التباطؤ والانكماش الاقتصاديان تأثيرًا بالغًا على معدلات العمالة والأجور والدخل والقدرة الشرائية، ما يترك تداعيات سلبية على التغذية والصحة. ويحد ذلك من قدرة الحكومات الوطنية على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتقديم الرعاية الصحية. وفي هذا السياق، يؤثر عدم المساواة على توزيع الدخل والأصول، ويحدد إمكانية التعرّض للتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويزيد من تعرّض الأشخاص الأكثر تضررًا لسوء التغذية.

8- وتشمل عادةً فئة الناس الأشد تعرّضًا لسوء التغذية بجميع أشكاله الأشخاص الذين لديهم احتياجات غذائية أكبر والذين يملكون سيطرة أقل على اختيارهم للنمط الغذائي، بما في ذلك الأطفال الصغار، والأطفال في سن الدراسة، والمراهقات، والنساء الحوامل، والمرضعات، والمسنّين، والمعوّقين. علاوة على ذلك، فإن الفقراء في المناطق الحضرية، والسكان الأصليين، والفلاحين، والفقراء في المناطق الريفية، والعاملين في الزراعة وسلاسل الأغذية، والمجتمعات المحلية في الأراضي المرتفعة والمناطق النائية، والنازحين معرّضون بوجه خاص لسوء التغذية بسبب فقرهم المستمر أو المؤقت.

9- وتترتب عن الأزمات المعقّدة والممتدة أيضًا آثار سلبية فورية وطويلة الأجل على الحالة التغذوية للسكان المتضررين، ولا سيما النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة. وتمثل النزاعات والهشاشة وقابلية التأثر بالكوارث الطبيعية تهديدًا عالميًا رئيسيًا ليس فقط لأداء النظم الغذائية وقدرتها على توفير الأنماط الغذائية المستدامة والصحية بل أيضًا لتنفيذ خطة عام 2030 بكاملها.

10- وهناك ترابط بين تغيّر المناخ والزراعة والتغذية. فتغيّر المناخ وتقلّبه يؤثران على درجات الحرارة وهطول الأمطار وعلى تواتر الأحوال الجوية القصوى وحدّتها. وتؤثر الزيادة في درجات الحرارة وموجات الحرّ والجفاف على الزراعة، مع تجلّي الآثار الكبرى في تراجع غلّة المحاصيل وإنتاجية الماشية وتدهور مصايد الأسماك والحراجة الزراعية في المناطق المعرّضة بالفعل لانعدام الأمن الغذائي. ويؤثر تغيّر المناخ على كميّة الأغذية، وجودتها، وسلامتها، وبالتالي على أسعارها، مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات كبيرة على توافر الأنماط الغذائية الصحية.

11- وتمثل الأنماط الغذائية غير الصحية أحد عوامل الخطر الرئيسية المتصلة بسوء التغذية وما يترتب عنه من نتائج صحية. وقد زاد الترابط بين النظم الغذائية من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي، فيما أصبحت سلاسل الإمدادات الغذائية أطول وأكثر تعقيداً. ويعد تحسّن الترابط بين الأشخاص والأماكن، والعولمة، والتوسع الحضري، وتوافر فائض من الأغذية والمشروبات الرخيصة الثمن والسهلة والعالية التجهيز في الكثير من الأحيان، عوامل مهمة لتحوّل المستهلكين نحو الأنماط الغذائية غير الصحيّة. وقد اقترنت هذه التحوّلات في الأنماط الغذائية بزيادة معدل انتشار الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير السارية في العالم. وتترك الخيارات الغذائية التي يقوم بها الفرد تأثيرات تتجاوز الخيار نفسه: فالأنماط الغذائية تعكس قضايا نُظمية أكبر تؤثر على السكان والصحة والاستدامة والعدالة.

12- والنظم الغذائية العالمية الحالية مع ما يرافقها من أنماط استهلاك وهدر مفرطين، غير مستدامة. فهي لا تتمتع بالكفاءة في استخدام الموارد، بما فيها اليد العاملة والطاقة، وتتسبب بتدهور البيئة. وتؤثر الاتجاهات الغذائية العالمية الحالية تأثيراً سلبياً على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في العالم في ظل تزايد عدد السكان وما يترتب عنه من ضغوط. ويمكن أن تتسم النظم الغذائية أيضاً بالتركّز غير المنصف للقوة وبخلل في التوازن، الأمر الذي يحول دون تحقيق المنافع للجميع. ويتعيّن إجراء تغييرات في النظم الغذائية بهدف توليد نتائج إيجابية على امتداد الأبعاد الثلاثة للاستدامة، أي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

13- ومن الأهمية بمكان تشجيع التغييرات السياساتية والمؤسساتية والسلوكية في صفوف الجهات الفاعلة في النظم الغذائية لإعادة تشكيل أو تشجيع النظم الغذائية المستدامة التي تؤدي إلى تحسين التغذية وتمكين أنماط غذائية مستدامة وصحية تلبي الاحتياجات الغذائية المتغيّرة لدى أعداد متنامية من السكان. ولكي تكون السياسات المرتبطة بالنظم الغذائية فعالة ومستدامة، ينبغي أن تركّز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتغذوية والصحية المترتبة عنها، مع إيلاء عناية خاصة للأشخاص الأشد فقراً والأضعف من الناحية الغذائية والتصدي للحواجز التي تعترض حصولهم على أنماط غذائية مستدامة وصحية.

14- ويتعيّن وضع سياسات جديدة للتصدي للتشتُّت السياساتي القائم وما يترتب عنه من أثر سلبي على التغذية، على أن يتم تصميمها وتنسيقها بين مختلف القطاعات مثل الصحة، والزراعة والنظم الغذائية، والتربية، والبيئة، والمياه، والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والتجارة، وفرص العمل، والشؤون المالية، التي تؤثر جميعها على النتائج التغذوية.

15- وقامت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) بعملية سياساتية لإعداد خطوط توجيهية طوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية (الخطوط التوجيهية الطوعية). وتسترشد عملية إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية هذه بالنتائج والأدلة العلمية التي أتاحها تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء)[2] عن التغذية والنظم الغذائية. ويسترشد إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية أيضاً بعملية تشاورية حصلت بين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني 2019 شارك في إطارها أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي في اجتماعات عقدت في روما، وإثيوبيا، وتايلند، وهنغاريا، ومصر، وبنما، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من خلال مشاورة إلكترونية.

16- وتجرى هذه العملية السياساتية بالتزامن مع قيام مجموعة من المنظمات من قطاعات مختلفة بالتصدي لسوء التغذية. وقد حظيت النظم الغذائية والتغذية باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وهي تعتبر مكونًا أساسيًا لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي عام 2014، التزمت البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بالقضاء

[2] يشكّل فريق الخبراء همزة الوصل بين العلوم والسياسات في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهو يعمل على توفير قاعدة أدّلة منظّمة للاسترشاد بها في مناقشات السياسات الخاصة باللجنة استناداً إلى البحوث والمعارف المتاحة، والتجارب، والسياسات على نطاقات مختلفة وفي سياقات متنوعة.

على الجوع وســـوء التغذية بجميع أشـــكاله[3]. وفي عام 2016، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016–2025)[4] ودعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى قيادة عملية تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيســـف)، وبالاستعانة بمنصات متعددة أصحاب المصلحة من قبيل لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتم إيلاء عناية خاصة للتغذية في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[5]، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[6]، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة[7]، وجمعية الصحة العالمية[8]، ومقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن الحق في الغذاء[9].

17- ومن المتوقع أن تساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في هذه المبادرات الدولية وأن تكمّلها من أجل تعزيز الاتساق في السياسات. كما أنها ستوفر توجيهات قائمة على الأدلة لمساعدة البلدان على تفعيل توصيات إطار العمل الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية[10] لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني وللحق في الصحة وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة[11] مع إيلاء اهتمام خاص للمقاصد 2–1 [12] و2–2 [13] و2–4 [14]. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤدي الخطوط التوجيهية الطوعية دورًا أساسيًا في مساعدة البلدان على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة (الأهداف 1 و3 و4 و5 و6 و8 و10 و12).

---

[3] منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إعلان روما عن التغذية.

[4] قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة 259/70 المتاح على الموقع الإلكتروني https://undocs.org/A/RES/70/259 و306/72 المتاح على الموقع الإلكتروني https://undocs.org/A/RES/72/306. وبرنامج عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.un.org/nutrition/sites/www.un.org.nutrition/files/general/pdf/mv131_rev1_undoa_wp_rev1_en.pdf

[5] قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/2 بعنوان "الإعلان السياسي المنبثق عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها"، وA/RES/73/132 بعنوان "الصحة العالمية والسياسة الخارجية: عالم أوفر صحة من خلال تغذية أفضل"، وA/RES/73/253 بعنوان "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية".

[6] Ministerial Declaration of the 2018 High-Level Political Forum on Sustainable Development

[7] Ministerial Declaration of the 2019 United Nations Environment Assembly

[8] أيّدت جمعية الصحة العالمية خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرّضع وصغار الأطفال وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013–2020 اللتين تحددان الخيارات المتاحة في مجال السياسات للوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله والنهوض بالأنماط الغذائية الصحية.

[9] القرار A/71/282 بعنوان "التقرير المؤقت للمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء"

[10] منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إطار العمل.

[11] الهدف 2 يتمثل في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة".

[12] المقصد 2–1 يتمثل في "القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030".

[13] المقصد 2–2 يتمثل في "وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليًا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025".

[14] المقصد 2–4 يتمثل في "ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030".

2-1 الأهداف والغرض

18- يكمن الهدف من الخطوط التوجيهية الطوعية في أن تكون مرجعاً يوفر توجيهات قائمة على الأدلة بخاصة للحكومات والمؤسسات المتخصصة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية، في ما يتعلّق بالسياسات والاستثمارات والترتيبات المؤسساتية الفعالة التي من شأنها أن تتصدى لسوء التغذية بجميع أشكاله من منظور النظم الغذائية.

19- وترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى المساهمة في إعادة تشكيل النظم الغذائية أو النهوض بها بغية الحرص على أن تكون الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية متوافرة ومتاحة بتكلفة ميسورة وبصورة مقبولة وآمنة وبالكمية والنوعية المناسبة وتتوافق مع "معتقدات الأفراد وثقافتهم، وتقاليدهم، وعاداتهم وأفضلياتهم الغذائية وفقاً للقوانين والالتزامات الوطنية والدولية"[15].

20- وتتبع الخطوط التوجيهية الطوعية نهجًا شاملًا ونظاميًا وقائمًا على الأدلة لمعالجة التشتت في مجال السياسات مع التركيز بصورة خاصة على قطاعات الأغذية والزراعة والصحة ومواجهة تحديات الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ومن المتوقع أن تعالج الخطوط التوجيهية الطوعية التعقيد القائم في النظم الغذائية بغية تعزيز الاتساق في السياسات وتشجيع الحوار بين مختلف المؤسسات والقطاعات وتوجيهه.

21- وترتبط النظم الغذائية ارتباطاً وثيقاً بالقضايا ذات الصلة بالتجارة والاستثمار وسلامة الأغذية وتغيّر المناخ والتنوع البيولوجي والموارد الوراثية، على سبيل المثال لا الحصر، والتي تتم معالجتها جميعها في إطار العمليات المعيارية الحكومية الدولية المخصصة. ويجدر بالجهات الفاعلة المختلفة التي تتعامل مع هذه المسائل الرجوع إلى الالتزامات الدولية القائمة وإلى الاعتماد عليها، الأمر الذي يعزز الاتساق ويعالج التشتت في مجال السياسات من دون إحداث ازدواجية في الجهود أو تجاوز ولاياتها المحددة.

22- والمقصود من الخطوط التوجيهية الطوعية أن تكون عالمية وأن توفر التوجيهات لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة المعنيين عند تصميم السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المناسبة لكل سياق. وتأخذ هذه الخطوط التوجيهية الطوعية في الحسبان مختلف الوقائع والقدرات ومستويات التنمية الوطنية ومختلف أنواع النظم الغذائية فضلاً عن المحركات العديدة التي تؤثر عليها.

23- علاوة على ذلك، توفر الخطوط التوجيهية الطوعية توجيهات للجهات الفاعلة المعنية العاملة في السياقات الإنسانية بغية سدّ الفجوة بين العمل الإنساني والتنموي وإدماج التغذية والاستراتيجيات الطويلة الأجل من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أي استجابة طارئة وإنسانية بهدف تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيّف.

[15] منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إعلان روما عن التغذية. الفقرة 5(ب).

24- ويتأثر عمل النظم الغذائية وقدرتها على توفير أنماط غذائية صحية ومستدامة بعدد من المحرّكات، الأمر الذي يشير إلى أنه لتحسين التغذية يلزم إجراء تغيّرات خاصة بالسياق ليس فقط في مجال الزراعة والسياسات الغذائية، إنما أيضًا على صعيد الأولويات التنموية والسياسات الاقتصادية والمعايير الاجتماعية. ويمكن تصنيف هذه المحرّكات على النحو الآتي:

(أ) المحركات الفيزيائية والبيولوجية والبيئية (الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتغيّر المناخ والمياه والتربة)؛

(ب) والابتكار والتكنولوجيا والبنية التحتية؛

(ج) والمحركات السياسية والاقتصادية (القيادة، والعولمة، والاستثمارات الأجنبية، والتجارة، والسياسات والأطر التنظيمية الغذائية، وحيازة الأراضي، والنزاعات، والأزمات الإنسانية)؛

(د) والمحركات الاجتماعية والثقافية (الثقافة، والدين، والشعائر، والتقاليد الاجتماعية، والفقر، وأوجه عدم المساواة، وحقوق المرأة وتمكينها)؛

(هـ) والمحركات الديمغرافية (النمو السكاني، وتوزيع الأعمار، والتوسع الحضري، والهجرة، والنزوح القسري).

3-1 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية والمستخدمون الذين تتوجه إليهم

25- ليست الخطوط التوجيهية الطوعية ملزِمة وينبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى مع الالتزامات القائمة بموجب القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية السارية. وينبغي أن تستند توجيهات لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الصكوك القائمة وأطر العمل المعتمدة في سياق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك توجيهات الدول الأعضاء وتوصياتها المعتمدة، وأن تقوم بإدماجها.

26- ومن المتوقع أن تكمّل الخطوط التوجيهية الطوعية وأن تستند إلى التوجيهات ذات الصلة الواردة في منتجات أخرى للجنة الأمن الغذائي العالمي، كما أنها ترمي إلى تفادي تكرار عمل الهيئات الدولية الأخرى وولايتها. ولضمان الاتساق في السياسات، ينبغي إيلاء عناية خاصة لما يلي:

- الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (2004)؛
- والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (2012)؛
- ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية (2014)؛
- وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي (2015)؛
- والتوصيات السياساتية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق (2016).

27- وتستهدف الخطوط التوجيهية الطوعية الحكومات بصورة رئيسية لمساعدتها على تصميم السياسات العامة. ويمكن استخدامها أيضاً في النقاشات في مجال السياسات وفي عمليات التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المعنيين على غرار:

(أ) الجهات الفاعلة الحكومية، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية المعنية، والبرلمانيين؛

(ب) والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي تمثل السكان الأصليين والفئات والمجتمعات الضعيفة؛

(د) والقطاع الخاص؛

(هـ) ومنظمات البحوث والأوساط الأكاديمية والجامعات؛

(و) والشركاء في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية؛

(ز) والجهات المانحة الخاصة والمؤسسات الخيرية والصناديق؛

(ح) وجمعيات حماية المستهلك؛

(ط) ومنظمات المزارعين.

الجزء الثاني – المفاهيم الرئيسية والمبادئ التوجيهية

2-1 المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالنظم الغذائية والتغذية

28- *تجمع **النظم الأغذية** "جميع العناصر (أي البيئة والسكان والمدخلات والعمليات والبنى التحتية والمؤسسات، وغيرها) والأنشطة المتصلة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وإعدادها واستهلاكها، ومخرجات هذه الأنشطة، بما في ذلك نتائجها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية".* [16]

29- ***النظم الغذائية المستدامة** "هي نظم غذائية تكفل الأمن الغذائي والتغذية للجميع بصورة تجعل القواعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوليد الأمن الغذائي والتغذية غير مضرة للأجيال القادمة".* [17]

30- *تعزز **الأنماط الغذائية المستدامة والصحية** "جميع أبعاد صحة الأفراد ورفاههم؛ ويترتب عنها ضغوط وآثار بيئية قليلة؛ وهي متاحة للجميع وميسورة الكلفة وآمنة ومنصفة ومقبولة ثقافياً. وتتمثل أهدافها في تحقيق نمو جميع الأفراد وتطوّرهم على الوجه الأمثل ودعم عمل أجيال الحاضر والمستقبل ورفاههم الجسدي والعقلي والاجتماعي في جميع مراحل الحياة؛ والمساهمة في الوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله (أي نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد*

[16] فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2014. الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي، روما

[17] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي. 2017ب.

والسمنة)؛ والحد من خطر الإصابة بالأمراض غير السارية المرتبطة بالنمط الغذائي؛ ودعم صون التنوع البيولوجي وصحة الكوكب. ويجب أن تجمع الأنماط الغذائية المستدامة والصحية بين جميع أبعاد الاستدامة لتجنّب العواقب غير المقصودة".[18]

31- *"يتم إعمال **[الحق في الغذاء الكافي]** عندما يتاح ماديا واقتصاديا لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه".*[19]

2-2 المبادئ التوجيهية لإعادة تشكيل النظم الغذائية المستدامة أو تشجيعها

32- تساهم النظم الغذائية في تحقيق ودعم أهداف متعددة ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ورغم إمكانية وجود اختلاف كبير بين النظم الغذائية، إلا أنها تتيح فرصًا مهمة للسياسات العامة والآليات والصكوك والاستثمارات التي ترمي إلى النهوض بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

33- وتشمل الخطوط التوجيهية الطوعية عددًا من المبادئ التوجيهية[20] التي يجب احترامها للمساهمة في إعادة تشكيل النظم الغذائية المستدامة أو تشجيعها، وتمكين الأنماط الغذائية المستدامة والصحية، وتحسين التغذية، والنهوض بالتنمية المستدامة.

34- والمبادئ التوجيهية هي كالتالي:

(أ) **النهج النظامي الشامل والقائم على الأدلة**. تشجيع اتباع نهج نظامي ومتعدد القطاعات وعلمي وقائم على الأدلة يتناول النظم الغذائية في مجملها، ويدمج أشكال المعرفة الأصلية والتقليدية، ويسعى إلى تعظيم النواتج في جميع أبعاد الاستدامة في آن واحد، وينظر في الأسباب المتعددة الأبعاد لسوء التغذية بجميع أشكاله.

(ب) **السياسات المتسقة والمناسبة لكل سياق**. المساهمة في وضع سياسات متسقة ومناسبة لكل سياق وقائمة على الأدلة واستثمارات ذات صلة وتنفيذها عن طريق إجراءات منسقة بين مختلف الجهات الفاعلة وفي جميع القطاعات المعنية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية.

(ج) **الحوكمة والمساءلة**. دعم الجهود الرامية إلى تقوية آليات الحوكمة والمساءلة التي تساهم في تشجيع مشاركة المواطنين في النقاشات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية وفي عمليات صنع القرارات الشفافة والشاملة.

---

[18] مقتبس من FAO and WHO. Sustainable healthy diets – Guiding principles. Rome

[19] إن تعريف الحق في الغذاء الكافي مقدّم من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم في التعليق العام 12 بتفسير المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[20] تشير هذه المبادئ التوجيهية إلى الوثائق والأدوات المتفق عليها دولياً بالفعل، مثل إعلان روما عن التغذية وإطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

(د) **شعوب وكوكب بصحة جيدة**. تعزيز السياسات التي تهدف إلى تحسين سبل كسب عيش السكان وصحتهم ورفاههم، وضمان الإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

(هـ) **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**. تقوية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات مع تعزيز حقوقهن وإعمالها ومراعاة أهمية تهيئة الظروف المناسبة لإشراك المرأة في صنع القرارات ومشاركتها في تشكيل النظم الغذائية التي يمكنها أن تحسن التغذية، وذلك بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه في مجال الرعاية والتربية وتعزيز الصحة واستهلاك الأغذية.

(و) **المعرفة والتوعية في مجال التغذية**. تعزيز التثقيف التغذوي والمعارف التغذوية على مستوى الأفراد وعلى مستوى المجتمعات المحلية لتيسير عملية اتخاذ القرارات من قبل منتجي الأغذية ومجهّزيها ومستهلكيها ولتشجيع القيام بخيارات مستنيرة بشأن المنتجات الغذائية من أجل ممارسات غذائية مستدامة وصحية. ولا بد من أن يتلقى أخصائيو الصحة بصورة خاصة تدريباً في مجال التغذية.

(ز) **إعمال الحق في الغذاء الكافي**. تعزيز الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني بما يتخطى تأمين الحد الأدنى من المتطلبات ويشمل الوصول إلى الأغذية المناسبة من الناحية التغذوية.

(ح) **بناء القدرات**. تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية، لا سيما لدى الجهات الفاعلة المعنية بالتغذية والنظم الغذائية، لإعادة تشكيل النظم الغذائية حتى تؤمن أنماطاً غذائية مستدامة وصحية ولتشجيع العادات الغذائية المناسبة.

الجزء الثالث – الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية

35- توفر الخطوط التوجيهية الطوعية توجيهات بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في نقاط متعددة من النظم الغذائية، معترفة بأن هذه الأخيرة مترابطة وبأن أي إجراء يرمي إلى معالجة جزء منها سيؤثر على جزء آخر. ويمكن أن تترتب عن هذه الإجراءات منافع وعواقب غير مقصودة على السواء. وتوفر الخطوط التوجيهية الطوعية القائمة على مبادئ الحق في الغذاء الكافي، إطاراً لتعزيز الاتساق في السياسات وجمع مختلف أصحاب المصلحة (أشخاصًا ومنظمات) في النظم الغذائية للعمل معاً وبصورة شاملة على توفير أنماط غذائية مستدامة وصحية من أجل تحقيق النتائج التغذوية المثلى.

36- وتشكل الخطوط التوجيهية الطوعية نقاط دخول سياساتية وأدوات وآليات مشتركة بين العناصر المكوّنة للنظم الغذائية، وهي سلاسل الإمدادات الغذائية[21]، والبيئات الغذائية[22]، وسلوك المستهلك[23]. كما أنها توفر مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تنظر الدول وغيرها من الجهات الفاعلة في اعتمادها لتحسين النظم الغذائية من أجل تحقيق نتائج تغذوية أفضل، مع قيام الحكومات بدور حاسم في تدبير بيئات تمكينية فعالة.

37- ويتمحور هذا الجزء حول الأقسام الرئيسية الستة التالية:

- حوكمة النظم الغذائية التي ترتكز عليها الأقسام الخمسة الأخرى وترتبط بها؛
- وسلاسل الإمدادات الغذائية التي تحدد توافر الأغذية المأمونة والمغذية؛
- والإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان إمكانية الحصول على الأنماط الغذائية المستدامة والصحية؛
- وفكرة أن الأشخاص هم في صلب المعارف التغذوية والتثقيف التغذوي؛
- وتمكين المرأة في النظم الغذائية نظراً إلى أنها الأشد ضعفاً في الكثير من الأحيان، ولكن مع وجود إمكانية كبيرة لإعادة تشكيل النظم الغذائية في المستقبل؛
- والسياقات الإنسانية.

3-1 حوكمة النظم الغذائية الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة

38- يتناول هذا القسم من الخطط التوجيهية الطوعية حوكمة النظم الغذائية لتحسين التغذية. وهو يغطي مسألتي القيادة والمساءلة في النظم الغذائية، من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي.

3-1-1 الاستفادة من الإجراءات والتنسيق المتعدد القطاعات

(أ) ينبغي للدول أن تيسّر إجراء حوار شامل يضمن مشاركة مجموعة من أصحاب المصلحة العاملين مع النظم الغذائية أو فيها، بما في ذلك المنظمات الوطنية والدولية من المجتمع المدني، والسكان الأصليين، والقطاع الخاص، والأمم المتحدة، والجهات المانحة، والباحثين الوطنيين. ويجب أن يغطي هذا الحوار النظم الغذائية بجميع أبعادها، بما فيها الإنتاج والتوزيع والتسويق والاستهلاك. ولا بد من أن تشارك الفئات

[21] تتألف سلاسل الإمدادات الغذائية "من الأنشطة والجهات الفاعلة التي تنتقل الأغذية عبرها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الاستهلاك والتخلص من المهدر منها"، بما في ذلك الإنتاج والتخزين والتوزيع والتجهيز والتعبئة والبيع بالتجزئة والتسويق. فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2017ب.

[22] تعني البيئات الغذائية "السياق المادي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي الثقافي الذي يتعامل فيه المستهلكون مع النظام الغذائي، لاتخاذ قراراتهم بشأن الحصول على الغذاء وإعداده واستهلاكه". فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2017ب.

[23] يشير سلوك المستهلك "إلى جميع الخيارات والقرارات التي يتخذها المستهلكون بشأن الغذاء الواجب شراؤه وتخزينه وإعداده وطهيه وتناوله، وبشأن توزيع الغذاء ضمن الأسرة". فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2017ب.

الاجتماعية المهمشة والأشد ضعفاً في عملية تحديد السياسات والاستراتيجيات على المستويين الوطني والمحلي للوقاية من الجوع وسوء التغذية ومحاربتهما.

(ب) وينبغي للدول أن تيسّر الحوار الشامل مع القطاع الخاص نظراً إلى الدور المحوري الذي يؤديه هذا الأخير في إنتاج الأغذية وتوزيعها وبيعها، من أجل وضع استراتيجيات يكون من شأنها تحسين بيئات الأغذية.

(ج) وينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية أن تشجّع زيادة الاستثمار المالي لدعم النظم الغذائية التي توفّر أنماطاً غذائية مستدامة وصحّية.

3-1-2 تعزيز الاتساق في السياسات عبر إدماج التغذية في التنمية الوطنية

(أ) ينبغي للدول أن توائم السياسات التي تؤثر على التغذية عبر القطاعات والوزارات والوكالات وأن تعزز الأطر القانونية والقدرات المؤسساتية لمعالجة أسباب سوء التغذية وعواقبه المتعددة. ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء آليات متعددة القطاعات وأصحاب المصلحة يكون من شأنها الإشراف على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتدخلات القائمة على الأدلة، أو تقويتها.

(ب) وينبغي للدول أن تقوم بإدماج نُهج النظم الغذائية التي تعزز التغذية في الخطط الوطنية التنموية والصحية والاقتصادية والخاصة بالحد من مخاطر الكوارث. ويجب استكمال ذلك بزيادة مخصصات الميزانية لأنشطة النظم الغذائية المتصلة بتحسين الأنماط الغذائية والتغذية، وبمؤشرات شفافة لتتبع كامل الكلفة المترتبة عن التصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله وتقييمها.

(ج) وينبغي للدول أن تشجّع الاتساق في السياسات عبر القطاعات للحد من سوء التغذية بجميع أشكاله. وتشمل هذه القطاعات الزراعة، والبيئة، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة، والصحة، والتعليم، والسياسات الضريبية، والتجارة، والاستثمار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(د) وينبغي للدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تحدد الفرص المتاحة لتحقيق المقاصد الوطنية والعالمية للأغذية والتغذية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية وأهداف التنمية المستدامة.

3-1-3 إنشاء آليات المساءلة والرصد التقييم

(أ) ينبغي للدول أن تنشئ آليات مساءلة قويّة وشفافة تخصّ مختلف الجهات الفاعلة في النظم الغذائية. ويجب أن تعزز هذه الآليات الحوكمة الرشيدة، والمداولات العامة، والهيئات المستقلة التي ترصد الامتثال والأداء، والإجراءات التصحيحية لتحسين المساءلة، والقدرة على إدارة التضارب في المصالح وتسوية النزاعات التي قد تقوّض الصحة العامة.

(ب) وينبغي للدول أن تحرص على اتساق الاتفاقات التجارية والاستثمارية المتعددة الأطراف والثنائية مع السياسات الوطنية المتعلّقة بالتغذية والأغذية والزراعة، وتشجيعها على الانتقال إلى نظم غذائية أكثر استدامة مع تقييم كيف يمكن أن تتأثر النتائج الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تحققها النظم

الغذائية. ويجب أن يشمل ذلك إجراء تقييم لكيفيّة تأثر المنافسة ولما إذا كانت مستويات تركّز قوة السوق ستتغيّر وكيف.

(ج) وينبغي للدول أن تحسّن توافر وجودة نظم المعلومات المتعددة القطاعات التي ترصد وتوائم مؤشرات الأمن الغذائي والأنماط الغذائية (لا سيما المتناول اليومي/استهلاك الأغذية عند الأشخاص الضعفاء من الناحية التغذوية)، وتركيبة الأغذية، والبيانات المرتبطة بالتغذية لتحسين إعداد السياسات والمساءلة. وينبغي للدول أن تضمن وجود قدرات فنية قوية لتحليل معلومات النظم الغذائية بطريقة شاملة بغية دعم تخطيط الإجراءات ورصدها.

3–2 سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة والموجهة نحو التغذية في سياق تغيّر المناخ

39– تعمل السلاسل الغذائية على نطاقات ومستويات متنوّعة، من أقصر سلاسل الإمداد إلى السلاسل الطويلة والشديدة التعقيد والمعولمة. ويترتب عن القرارات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في أي مرحلة، تداعيات على توافر الأغذية المغذية وإتاحتها بكلفة ميسورة وبطريقة يسهل الحصول عليها وبصورة مقبولة وآمنة من أجل نمط غذائي صحي. ويجعل تغيّر المناخ وغيره من القيود البيئية الإمدادات الغذائية أمراً أكثر صعوبة.

3–2–1 ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارتها

(أ) ينبغي للدول والمزارعين ومنتجي الأغذية الآخرين ضمان معالجة خصوبة التربة بوصفها أمراً محورياً لنظم الإنتاج الزراعي لأن التربة الغنيّة بالمغذيات بالغة الأهمية لإنتاج الأغذية الضرورية لأنماط غذائية صحية. وينبغي للدول أن تشجّع استخدام خدمات النظم الإيكولوجية التي تحافظ على التنوع البيولوجي للتربة وتوازن المغذيات وتعزز تخزين الكربون.

(ب) وينبغي أن تحرص الدول على إدارة الموارد المائية والتحكم بها واستخدامها على نحو مستدام من أجل الزراعة وإنتاج الأغذية عبر التنظيم والنُهج بمشاركة مجتمعية. ومن شأن هذه النُهج أن تشجّع خفض هدر المياه في الري، وأن تضمن الاستخدام المنهجي لتكنولوجيات توفير المياه المناسبة، وأن تقلل من تلوّث المياه الناتج عن الزراعة، وأن تعزز الاستخدامات المتعددة للمياه (بما في ذلك المياه العادمة) من غير الإضرار بقدرة المزارعين ومنتجي الأغذية على زراعة ما يكفي من الأغذية المغذّية.

(ج) وينبغي للدول أن تشجّع حماية المناظر الطبيعية المتنوعة بيولوجياً ونظم الإنتاج الغذائي والزراعي، بما في ذلك المحاصيل والماشية والغابات والمزارع ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة. كما يتعيّن عليها أن تشجّع اعتماد الممارسات، بما فيها نُهج الزراعة الإيكولوجية، التي تضمن صون التنوع البيولوجي للمناظر الطبيعية، بما في ذلك الغابات والمياه والسواحل البحرية، والنظم الإيكولوجية الزراعية الأخرى والنظم الرعوية الحرجية، واستخدامه المستدام.

(د) وينبغي للدول والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص أن تحمي التنوع البيولوجي للغابات ومصايد الأسماك التي يستعان بها بشكل مفرط والتي تستغل استغلالاً مفرطاً والتي تتعرّض للخطر حالياً،

عبر تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة.

(هـ) وينبغي للدول أن تشجّع تنويع المحاصيل والحيوانات بما في ذلك المحاصيل التقليدية المهملة وغير المستغلة بالكامل، والفاكهة، والخضار، والبقول، والمكسرات، والبذور، والأغذية الحيوانية المصدر، عبر تطبيق الممارسات المستدامة لإنتاج الأغذية وإدارة الموارد الطبيعية.

(و) وينبغي للدول أن تحمي حقوق الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي تعتمد نظم الحيازة العرفية والتي تمارس الحوكمة الذاتية للأراضي ومصايد الأسماك والغابات، على الأراضي والأقاليم والموارد التي كانت تقليدياً تمتلكها أو تعيش فيها أو تستخدمها أو التي قامت بشرائها. وينبغي تزويدها بالحقوق المنصفة والمستدامة على هذه الموارد، والمحافظة على سبل كسب عيشها، وتثمين معارفها وممارساتها الأصلية، وحماية قدرتها على الحصول على الأغذية التقليدية، وإعطاء الأولوية لأنماطها الغذائية وتغذيتها ورفاهها.

3-2-2 تعزيز التغذية في الزراعة وإنتاج الأغذية

(أ) ينبغي للدول أن تعزز الزراعة المراعية للتغذية وإنتاج الأغذية المتنوعة عبر إدماج الأهداف التغذوية في السياسات الوطنية الخاصة بالأغذية والزراعة.

(ب) وينبغي للدول والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص والشركاء في التنمية دعم أصحاب الحيازات الصغيرة وتحفيزهم، لا سيما في البلدان النامية، ليعتمدوا ممارسات الإنتاج المستدام ولينتجوا المحاصيل المتنوعة التي تساهم في توافر الأغذية المغذية بكلفة ميسورة وبطريقة يسهل الحصول عليها والتي تحسّن في الوقت نفسه دخل المزارعين وسبل كسب عيشهم.

(ج) وينبغي للدول والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص والشركاء في التنمية دعم الثروة الحيوانية المستدامة ونظم الحيوانات ومصايد الأسماك الصغيرة (بما في ذلك نظم الصيد الحرفي وغيرها من النظم المائية) لأنها تساهم في حماية سبل كسب العيش وتطويرها، وتوفّر الدخل، وتؤمن المغذّيات الرئيسية للصحة والرفاه.

(د) وينبغي للدول والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص أن تضمن حصول المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية على البذور، والتكنولوجيات الحديثة والمستدامة، والتدريب على المهارات، وتنمية القدرات ليتمكنوا من استخدام التكنولوجيات التي من شأنها أن تحسّن إنتاج المحاصيل وجودتها. وتشمل هذه التكنولوجيات المحاصيل المحصّنة بيولوجياً من خلال التربية التقليدية في المزارع، والتكنولوجيات الزراعية المستدامة، بما فيها الإدارة الأفضل للتلقيح وتدوير المغذّيات، والتكنولوجيات الجديدة من جملة أمور أخرى.

(هـ) وينبغي للدول أن تدمج الزراعة الحضرية وشبه الحضرية واستخدام الأراضي الحضرية في استراتيجيات التنمية الزراعية الوطنية والمحلية، وبرامج الأغذية والتغذية، والتخطيط الحضري، بوصفهما مساهمة قيّمة في الأنماط الغذائية الصحية لسكان المناطق الحضرية المتزايد عددهم وفي التماسك الاجتماعي للمجتمعات المحلية.

(و) وينبغي للدول أن تستثمر في البحوث والابتكار من أجل التطوير التجاري للمحاصيل المغذّية كالفاكهة والخضار والزيوت الصحية والمكسرات والبذور والبقول والمحاصيل المحصّنة بيولوجياً والأغذية الحيوانية المصدر المتنوّعة التي يجري تطويرها من خلال التربية التقليدية في المزرعة والتي تعد مستدامة بالنسبة إلى صغار المزارعين.

3–2–3 تحسين تخزين الأغذية وتجهيزها وتحويلها وتعديل تركيبتها

(أ) ينبغي للدول والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص أن تشجّع تطوير مرافق التخزين المكيّفة والميسورة الكلفة واعتمادها، أو أن تستثمر في التخزين الملائم، بما في ذلك التخزين البارد، لإعطاء أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية مرونة أكبر في بيع منتجاتهم وللسماح للمستهلكين بشراء هذه المنتجات بأسعار مناسبة. وينبغي للدول أيضًا أن تستثمر في النقل والبنية التحتية للطرقات لضمان وصول منتجات أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق. ويجب أن تستكمل هذه الاستثمارات في سلاسل القيمة بإتاحة تكنولوجيا المعلومات المحسّنة والتدريب وبناء القدرات لزيادة فرص المزارعين في تسليم الأغذية المتنوعة والقابلة للتلف والمأمونة والمغذّية إلى الأسواق وفرص المستهلكين في الوصول إلى هذه الأخيرة.

(ب) وينبغي للدول والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص، بما في ذلك المزارعين وجمعياتهم، أن تيسّر تقليل الفاقد من الأغذية والمغذّيات في المزارع، وخلال التخزين بعد الحصاد، وطيلة عملية التجهيز والنقل، لا سيما مع الأغذية القابلة للتلف مثل الفاكهة والخضار والألبان والأغذية الحيوانية المصدر. وتشمل إجراءات التيسير كل من التدريب وبناء القدرات، وممارسات الإدارة، وتشجيع اعتماد التكنولوجيات الملائمة مثل وحدات التخزين في الغرف المبرّدة، وغرف التبريد الكبيرة التي تعمل على الطاقة الشمسية، والمبرّدات والتخزين الجاف، وبراميل التخزين ومرافق التجفيف.

(ج) وينبغي للدول أن تحفّز الجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص على اعتماد تغليف أكثر استدامة وأماناً للمنتجات مثل تكنولوجيا النانو، والتشميع، والتغليف النباتي، والمواد البلاستيكية القابلة للتحلل بيولوجياً.

(د) وينبغي للدول أن تضع توجيهات بشأن استخدام وتوسيع نطاق تكنولوجيات التجهيز التي من شأنها أن تحسّن المحتوى التغذوي للأغذية (الإثراء بالمغذيات/ التقوية البيولوجية)، وأن تقلل الفاقد من المغذيات بعد الحصاد، وأن تعزز التخزين الطويل الأجل للأغذية لا سيما خلال فترات الجفاف وضعف الإنتاج. ويمكن أن تشمل هذه التكنولوجيات التجفيف اللحظي والشمسي، وتحويل الأغذية إلى معاجين ومواد للدهن، والإثراء بالمغذيات عبر الزراعة التقليدية للأغذية الأساسية والزيوت في المزرعة. وينبغي للدول أن تضع خطوطاً توجيهية وأن ترصد مستوى التجهيز ذلك أن الأغذية العالية التجهيز ترتبط بالأنماط الغذائية غير الصحية والوزن الزائد والسمنة.

(هـ) وينبغي للدول أن تضع صكوكاً تنظيمية لتعزيز تعديل تركيبة الأغذية، على أن تستكمل ببطاقات توسيم تحذيرية وضرائب على المنتجات الغذائية ذات القيمة التغذوية الأدنى والتي لا تتقيّد بالخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية.

(و) وينبغي للجهات الفاعلة المعنية بالأغذية والمشروبات في القطاع الخاص أن تسعى إلى تحقيق أهداف الصحة العامة عبر تعديل تركيبة الأغذية لضمان التقليل من المكوّنات ذات القيمة التغذوية الأدنى مثل السكريات والملح/الصوديوم والدهون غير الصحية كالدهون التقابلية، أو التخلّص منها في الأغذية والمشروبات وزيادة المكونات المغذّية مثل الألياف والمقوّيات وغيرها من المكوّنات المعززة للصحة.

3–2–4 جعل الأسواق تعمل لصالح التغذية

(أ) للحد من تقلّب أسعار الأغذية المغذّية، ينبغي للدول أن تعزز الشفافية في جميع معاملات السوق المتعلّقة بالأغذية في الوقت الحقيقي مع التركيز بقدر أكبر على السلع الأساسية المغذّية، بما في ذلك تحسين تتبع الإمدادات الغذائية وبيانات المخزونات، وعلى الأسعار المستقبلية.

(ب) وينبغي للدول أن تزيد الاستثمارات العامة في البنية التحتية للسوق (الطرقات والجسور، والأسواق المادية، ومرافق التخزين) من أجل الحد من تكاليف المعاملات وتحسين أداء أسواق الأغذية لا سيما القابلة للتلف والمغذية.

(ج) وينبغي للدول والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تدعم أصحاب الحيازات الصغيرة ليستوفوا معايير السلامة والجودة في الأغذية المغذّية التي تسمح لهم بتلبية الطلب المحلي والوصول في الوقت نفسه إلى الأسواق الأوسع نطاقاً وتحقيق أرباح أكبر لقاء منتجاتهم.

3–2–5 تحسين تغذية العاملين في المزارع والنظم الغذائية وصحتهم

(أ) ينبغي للدول والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تحرص على حصول الذين يزرعون الأغذية في العالم على سبل كسب عيش كافية تضمن لهم الوصول إلى أنماط غذائية صحية للتمتع بحالة تغذوية مثلى. ويعني ذلك ضمان أن ينعم منتجو الأغذية والعاملون في قطاع الأغذية بالأمن الغذائي، وأن يجنوا أجراً لائقاً، وأن يتمكنوا من الحصول على الخدمات الصحية.

(ب) وينبغي للدول أن تضمن احترام الحق في العمل اللائق وحمايته وإعماله، وحماية المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية والعاملين في قطاع الأغذية وأمنهم، وعدم وجود أي عبء غير ضروري أو عمل غير مبرر يمكنه أن يؤثر سلباً على صحّتهم.

3-2-6 إعطاء الأولوية للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره

(أ) ينبغي للدول أن تدعم المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية وأن تساعدهم على خفض الأثر البيئي المترتب عن النظم الغذائية. ويمكن تحقيق ذلك عبر دعم التكنولوجيات والتغيّرات المناسبة في الإدارة لتحسين غلّة المحاصيل والحد من استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات غير العضوية. ويمكن أن تشجّع الدول تعظيم المخرجات الزراعية لكل وحدة من المياه والطاقة والأراضي وأن تدير البصمة الكربونية للأنشطة الزراعية.

(ب) وينبغي للشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية توفير المساعدة الفنية للمزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية لمساعدتهم على التكيّف مع الصدمات المناخية والأزمات الإنسانية وضمان قدرة سلاسل الإمدادات الغذائية على الصمود في وجهها. ويمكن أن تشمل التدخلات الحصول على التمويل، والتأمين، وتحسين البيانات المتعلقة بالتنبؤ بالطقس، ومبادرات توليد الأصول المنتجة (مثل إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وبناء البنية التحتية).

(ج) وينبغي للدول أن تساعد المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية على حماية المحاصيل والثروة الحيوانية ونظم إنتاجها من الآثار المتوقعة لتغيّر المناخ التي ستتجلّى على شكل آفات وأمراض وصدمات مرتبطة بالمناخ وتقلّب حاد في الأسعار، عبر اللجوء إلى محاصيل التغطية والزراعة بدون حرث وتأمين المحاصيل والتأمين ضد أحوال الطقس وتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

(د) وينبغي للدول أن تدعم الاستثمار في نظم الإنتاج المحصولي والحيواني المتنوع والمغذي، وتحسين التخزين والتسويق، والحد من الفاقد من الأغذية، وعمليّات التكيّف المركّزة على القدرة على الصمود. ويتعيّن على الجهات المانحة والمستثمرين تنويع الاستثمار الزراعي بالاستناد إلى الملاءمة الإيكولوجية بحيث يجري دعم تنوع نظم الإنتاج وتنويعها وتوسيع نطاقها لتلبية احتياجات المزارعين الصغار والكبار.

(هـ) وينبغي للدول أن تشمل المعايير الخاصة بجودة الأنماط الغذائية والمقاييس الأخرى الخاصة بالنظم الغذائية في أجندة تحديد الأهداف المرتبطة بالمناخ وفي نظم الرقابة ذات الصلة (بما في ذلك نظم الإنذار المبكر) لرصد تغيّر الظروف وفعالية الاستجابات في مجال السياسات.

(و) وينبغي للباحثين أن يشجّعوا توليد واستخدام الأدلة الدقيقة بشأن الاستثمار على طول سلاسل الإمدادات الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، وأن يقدّموا في الوقت نفسه نتائج غذائية إيجابية. ويجب أن تركّز البحوث على التدخلات ونقاط الدخول السياساتية المحتملة لضمان تكيّف الإنتاج الزراعي والتجهيز والتغليف والبيع بالتجزئة والأسواق وطلب المستهلكين مع تغيّر المناخ والاضطرابات المناخية.

3–2–7 تمكين الشباب في النظم الغذائية

(أ) ينبغي للدول أن تشرك الشباب وتمكّنهم عبر تحسين وصولهم إلى الأراضي المنتجة، والموارد الطبيعية، والمدخلات، وأدوات الإنتاج، والإرشاد، والخدمات الاستشارية والمالية، والتعليم، والتدريب، والأسواق، والمعلومات، والمشاركة في صنع القرارات.

(ب) وينبغي للدول والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص أن توفّر التدريب الملائم والتثقيف وبرامج التوجيه للشباب من أجل زيادة قدراتهم وفرص وصولهم إلى العمل اللائق وإقامة المشاريع لتحفيز مساهمتهم في إعادة تشكيل النظم الغذائية.

(ج) وينبغي للدول والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص أن تعزز التنمية وفرص الوصول إلى الابتكار والتكنولوجيات الجديدة على طول سلاسل الإمدادات الغذائية التي تحسّن التغذية، لا سيما لجذب الشباب وتمكينهم من أن يكونوا قوّة محرّكة في النهوض بالنظم الغذائية.

3–2–8 دعم سلامة الأغذية على طول سلاسل الإمدادات الغذائية

(أ) ينبغي للدول أن تعطي الأولوية لسلامة الأغذية في نظمها الغذائية وأن تنظر في اعتماد إجراءات تتعلّق بالمناولة والإعداد والتخزين والتوزيع بطرق تقي من الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية ومن انتقال السموم التي تحدث بصورة طبيعية ومبيدات الآفات والمضادات الحيوية والمعادن الثقيلة أو التلوّث بها. ويجب الاستثمار في تدريب مناولي الأغذية واعتماد الممارسات العلمية القائمة على المخاطر التي يمكنها أن توفّر الأغذية المأمونة وأن تحافظ في الوقت نفسه على قيمتها التغذوية.

(ب) ويتعيّن على الدول القيام، حسب الاقتضاء، بوضع وإنفاذ وتقوية نظم مراقبة الأغذية، بما في ذلك مراجعة وتحديث التشريعات واللوائح التنظيمية الوطنية الخاصة بسلامة الأغذية، ليتحلى منتجو وموردو الغذاء على امتداد سلسلة الأغذية في عملهم بالمسؤولية. ونظراً إلى الأهمية المحورية التي يتسم بها عمل هيئة الدستور الغذائي بشأن التغذية وسلامة الأغذية، ينبغي للدول أن تنفّذ، حسب الاقتضاء، المعايير المعتمدة دولياً على المستوى الوطني.

(ج) وينبغي للدول أن تشارك في الشبكات الدولية لتبادل المعلومات بشأن سلامة الأغذية وأن تساهم فيها، بما في ذلك في إدارة حالات الطوارئ لتحسين سلامة الأغذية في مجموعة من القضايا مثل مخلفات مبيدات الآفات ومضادات الميكروبات، والمواد المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والمواد الكيميائية وغير المأمونة المضافة إلى الأغذية، والبكتيريا والفيروسات والطفيليات المرضة.

(د) وللتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات على الصعيد العالمي، ينبغي للدول أن تضع وتنفّذ خطوطاً توجيهية وطنية بشأن الاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات في الحيوانات المنتجة للأغذية وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً التي تعتمدها المنظمات الدولية المختصة. ويهدف ذلك إلى الحدّ من الاستخدام غير العلاجي لمضادات الميكروبات والتخلص التدريجي من استخدامها كمواد محفزة للنمو في ظل عدم توافر تحليل للمخاطر على النحو المبيّن في مدونة الدستور الغذائي للممارسات CAC/RCP61-2005.

3-3 الوصول العادل إلى الأنماط الغذائية المستدامة والصحية

40- ينبغي للدول أن تعطي الأولوية للسياسات والبرامج الرامية إلى تحسين بيئات الأغذية من أجل ضمان أن تكون الأنماط الغذائية الصحية متوافرة ومتاحة للجميع بكلفة ميسورة وبصورة آمنة ومقبولة ثقافياً، بما فيه مصلحة المواطنين. وبالنسبة إلى العديد من الأشخاص، يمكن أن يمثل الحصول المادي على الأغذية المغذية مشكلة بما أنها قد لا تكون متوافرة في الأسواق المحلية. كما يمكن ألا تكون الأغذية المغذية ميسورة الكلفة، لا سيما الأغذية القابلة للتلف أو التي تأتي من مصدر بعيد.

1-3-3 تحسين الحصول المادي على الأغذية المغذية

(أ) ينبغي للدول أن تضمن التقليل من الحواجز المادية التي يواجهها الأشخاص لدى شراء أنواع متنوعة من الأغذية المغذّية أو طلبها في بيئة غذائية معيّنة. ويمكن تحقيق ذلك عبر وضع سياسات تشجّع تكاثر المنافذ الصحية في "الصحاري الغذائية"[24] مع إتاحة أسواق لبيع الأغذية المغذّية والميسورة الكلفة، وتكافح انتشار "مستنقعات الأغذية"[25] عبر وضع قوانين صارمة لتصنيف المناطق يكون من شأنها حصر متاجر البيع بالتجزئة التي فيها فائض من الأغذية ذات القيمة التغذوية الأدنى.

(ب) وينبغي للدول أن تشجّع قوانين تصنيف المناطق والحوافز الضريبية لأسواق المزارعين وتجار التجزئة المتنقلين الذين يبيعون الأغذية المغذّية في المناطق المنخفضة الدخل، وأن تحد من كثافة مطاعم الوجبات السريعة التي تبيع الأغذية ذات القيمة التغذوية الأدنى.

(ج) وينبغي للدول أن تعتمد منظوراً منصفاً عند النظر في فرص الوصول إلى بيئات الأغذية وأن تحرص على حصول أعضاء المجتمعات المحلية المهمشة والضعيفة تاريخياً، وسكان المجتمعات المنخفضة الدخل، والسكان الأصليين، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية على فرص كافية للوصول إلى أسواق الأغذية المتنوّعة.

(د) وينبغي للدول أن تحسّن توافر الإمدادات الغذائية وإمكانية الوصول إليها عبر اتفاقات وسياسات تجارية واستثمارية مناسبة وأن تعمل على ضمان ألا يكون لمثل هذه الاتفاقات والسياسات تأثيراً سلبياً على إعمال الحق في الغذاء الكافي في بلدان أخرى.

(هـ) وينبغي للدول أن تيسّر حصول الأسر المعيشية الفقيرة على الأغذية المغذّية من خلال القسائم أو المدفوعات العينية أو برامج المكملات الغذائية. ويمكن لهذه البرامج أن تستبدل المواد الغذائية الأساسية (مثل الأرز أو دقيق القمح) بأغذية ذات قيمة تغذوية أكبر في السلّة الغذائية التي يتم توفيرها للأسر المعيشية الفقيرة.

---

[24] "الصحاري الغذائية" هي مناطق جغرافية يكون فيها الوصول إلى الغذاء مقيدًا أو معدومًا جراء تدني انتشار "نقاط دخول الأغذية" ضمن مسافة انتقال عملية. فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2017ب

[25] يشير مصطلح "مستنقعات الأغذية" إلى المناطق التي فيها فائض من الأغذية ذات القيمة التغذوية الأدنى وحيث يكون الوصول إلى الأغذية المغذية محدودًا. فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2017ب

3-3-2 تحسين توافر الأغذية المغذية

(أ) ينبغي للدول أن تشجّع توفير الأغذية المغذّية من خلال أسواق المزارعين المحليين والتعاونيات المجتمعية وغير ذلك من جهود بناء المجتمعات المحلية التي تجمع المواطنين حول ثقافة غذائية محلية.

(ب) وينبغي للدول أن تشجّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة بطريقة تنافسية في أسواق المنتجات الطازجة والأسواق المحلية والوطنية وغير الرسمية، وأن تشجّع بائعي الأغذية في الشوارع على تحسين تركيبة الأغذية التي يعدّونها من خلال الحوافز المالية ومنح الشهادات.

(ج) وينبغي للدول أن تعزز نظم المشتريات العامة عبر جعل الأغذية المغذّية أسهل منالاً وملاءمة في المؤسسات من قبيل المدارس والمستشفيات وبنوك الأغذية والسجون. وينبغي للدول أن تنظر في الترويج للوجبات المدرسية المحلية حيث يتم شراء الأغذية المقدمة في المدارس من المزارعين المحليين و/أو الأسريين، الأمر الذي يمكنه أن يعود بمنافع عديدة على النظام الغذائي عبر إنشاء أسواق مستقرة للمنتجين وتقديم أنماط غذائية موصى بها وأكثر صحية للأطفال.

3-3-3 جعل الأغذية المغذّية أقل كلفة

(أ) ينبغي للدول أن تنظر في وضع سياسات لتسعير الفاكهة والخضار القابلة للتلف، والحبوب الكاملة، والبقول، والمكسّرات والبذور، والأغذية الحيوانية المصدر للحرص على أنها ميسورة الكلفة وقادرة على منافسة الأغذية العالية التجهيز (التي يمكنها أن تكون رخيصة الثمن ولكن غنيّة بالسكريات المضافة والصوديوم والدهون التقابلية أو الدهون غير الصحية). ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعانات المدخلات، والحصول على الائتمان، والضرائب.

(ب) ويمكن للدول أن تؤدي دوراً محورياً في خفض أسعار الأغذية المغذّية عبر مساعدة المزارعين على الحد من تكاليف الانتاج. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المنح والإعانات وخدمات الدعم غير المالي للحد من أوجه عدم الكفاءة وتعزيز قيمة الأغذية المغذّية في سلسلة الإمدادات.

(ج) ويمكن أن تضع الدول والحكومات المحلية بالتعاون مع جمعيات المستهلكين، لوائح تنظيمية وحوافز لمساعدة بائعي الأغذية بالتجزئة على زيادة عدد المنتجات الغذائية المغذية التي يبيعونها وأصنافها. ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء مجالس وطنية معنيّة بالسياسات الغذائية لأخذ رأي المقيمين بشأن أفضل طريقة لتحسين الوصول إلى الأنماط الغذائية الصحية في مجتمعاتهم المحلية.

(د) وينبغي للدول أن تضع حوافز وسياسات ضريبية أخرى لتشجيع الأغذية ذات القيمة التغذوية الأكبر في قطاع الأغذية. ويمكن تحقيق ذلك عبر إيجاد عوامل مثبطة تشمل الضرائب غير المباشرة أو ضرائب الاستهلاك على الأغذية ذات القيمة التغذوية الأدنى مثل المشروبات المحلاة بالسكر والأغذية العالية التجهيز ذات القيمة التغذوية الأدنى، أو إلغاء التسهيلات الضريبية لتطوير الأغذية المغذية بقدر أقل وتسويقها. ويمكن استخدام الإيرادات الضريبية أيضاً لاستراتيجيات الترويج للصحة، بما في ذلك تقديم الحوافز للبيع بالتجزئة أو التصنيع أو الزراعة من أجل خفض أسعار الأغذية المغذّية.

3-3-4 رصد التكنولوجيات والاتجاهات الجديدة لصالح الأنماط الغذائية الصحية

(أ) ينبغي للدول والباحثين فهم تأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والتسوّق عبر الإنترنت على الوصول إلى الأنماط الغذائية الصحية، مع التصدي للفجوة الرقمية بين مختلف المجموعات السكانية من خلال استخدام الأدوات المتنقلة للتقليل من أوجه التباين في الحصول على الأغذية.

(ب) وينبغي للدول والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص أن تحرص على تحفيز المطاعم للترويج للخيارات الغذائية المغذّية وعرض المعلومات بشأن الأغذية في قائمة الطعام (مثل السعرات الحرارية وغيرها من المعلومات عن المحتوى التغذوي) والتقيّد باللوائح الخاصة بسلامة الأغذية في ظل الاتجاه الناشئ المتمثل في زيادة استهلاك الأغذية خارج المنزل.

(ج) وفي ما يتعلّق بالاستدامة البيئية، ينبغي للدول أن تفهم التكنولوجيات الغذائية الجديدة (مثل اللحوم المصنّعة في المختبرات وتعديل الجينات والمحاصيل المحصّنة بيولوجياً، وغيرها) وأن تدقق فيها وتنظمها من خلال مواصفات الدستور الغذائي كما يحصل مع أي منتج غذائي جديد في الأطر التنظيمية الدولية.

3-4 المعارف والتثقيف والمعلومات التغذوية المتمحورة حول الإنسان

41- يعد الأشخاص، أفرادًا كانوا (أصحاب حقوق) أو أعضاء في المؤسسات (جهات مسؤولة)، محور النظم الغذائية حيث يؤدون دور القوة المحرّكة فيها ويختبرون النتائج المترتبة عنها. ولا بد من إعطاء الأولوية للحصول على المعارف والتثقيف والمعلومات الجيّدة المتاحة للناس بشأن الأغذية المغذّية والأنماط الغذائية الصحية والتغذية. ويمكن تحقيق ذلك عبر استخدام الأدوات المتوافرة والفعالة، والجهات الفاعلة الرئيسية في النظم الغذائية، والأماكن التي يحصل فيها الأشخاص على الأغذية في حياتهم اليومية. ولا بد أيضاً من مراعاة المجموعة المتنوعة من الثقافات الغذائية والمعايير الاجتماعية والتقاليد التي تؤثر على الأنماط الغذائية الصحية.

3-4-1 وضع الإنسان في صميم المعارف والتثقيف والمعلومات التغذوية

(أ) ينبغي للدول أن تولي عناية خاصة للاحتياجات الغذائية والتغذوية طيلة دورة الحياة، بما في ذلك للنساء الحوامل والمرضعات، والنساء في سن الإنجاب، والمراهقات، والرضع، والأطفال دون سن الخامسة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، والمسنين، والمعوقين. وينبغي للدول أن تضمن قيام النظم الغذائية بتوفير أنماط غذائية صحية لهذه الفئات السكانية وبالتخفيف من حدّة سوء التغذية بجميع أشكاله.

(ب) وينبغي للدول أن تستخدم أفضل الأدلة العلمية لتعزيز التثقيف والمعارف في ما يتعلّق بالأنماط الغذائية الصحية، والنشاط البدني، والمهدر من الأغذية وسلامة الأغذية، والرضاعة الطبيعية المناسبة والتغذية المكملة مع مراعاة المعايير الثقافية والاجتماعية والتكيّف مع مختلف الجماهير والسياقات.

(ج) وينبغي للدول والقادة المجتمعيين من المجتمع المدني وأخصائيي الصحة تشجيع الثقافة الغذائية في المجتمعات المحلية، بما في ذلك الحصول على مهارات الطهي والتشديد على أهمية الأغذية في التراث الثقافي، باعتبارها وسيلة لتشجيع التثقيف التغذوي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مشاركة المجتمعات المحلية والجمعيات والمؤسسات التعليمية.

(د) وينبغي للدول أن تحمي وتعزز معارف السكان الأصليين المتعلّقة بأساليب إنتاج الأغذية التي تتمتع بفوائد تغذوية وبيئية وإعدادها وحفظها.

(هـ) وينبغي للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تزيد قبول الأغذية المغذية عبر إنتاج أغذية معبأة من هذا النوع وتسويقها بطريقة يكون من السهل على الناس إعدادها وطهيها وتناولها.

3-4-2 استخدام السياسات والأدوات لزيادة المعارف والتثقيف والمعلومات

(أ) ينبغي للدول أن تضع خطوطاً توجيهية وطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية يكون من شأنها تعريف الأنماط الغذائية المناسبة لكل سياق والمستدامة والصحية من خلال مراعاة المحرّكات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإيكولوجية والبيئية.

(ب) وينبغي للدول أن تضع معايير ولوائح تنظيمية تغذوية لتسويق الأغذية والمشروبات للأطفال وحظر الإعلان عن الأغذية ذات القيمة التغذوية الأدنى لهم بما أنهم عرضة بصفة خاصة للتأثر بالتسويق للأغذية .

(ج) وينبغي للدول القيام بتوسيم واجهة العبوات بمقاييس/تحذيرات مبنيّة على الأدلة تسهل قراءتها وتشمل مثلاً نوعية الدهون (مثل نسبة الدهون غير المشبعة إلى الدهون المشبعة)، والدهون التقابلية، ونوعية الكربوهيدرات (مثل نسبة الكربوهيدرات إلى الألياف)، والسكريات المضافة، والصوديوم. ويجب تنظيم الأغذية التي تحمل علامات تحذيرية، أي أنه لا يجب بيعها في المدارس أو على مقربة منها والإعلان عنها للأطفال.

(د) وينبغي للدول أن تنظم تسويق بدائل حليب الأطفال التجارية وبدائل حليب الأم الأخرى وأن تنفّذ المجموعة الكاملة من توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن تسويق بدائل حليب الأم والأغذية والمشروبات غير الكحولية للأطفال. وينبغي إنفاذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم[26] من خلال آليات المساءلة والإنفاذ التشريعي الدولي.

(هـ) وينبغي للجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص أن تنظر في تصميم أسواق الأغذية والمطاعم والأماكن الأخرى التي تبيع الأغذية أو تقدمها لتشكيل الخيارات الغذائية الصحية والقرارات ذات الصلة. ويجب تطبيق الحوافز والتخفيضات والخصومات التي تشجّع عرض المنتجات الغذائية المغذّية في مراكز البيع بالتجزئة والتي تروّج لها.

(و) وينبغي على الدول والطهاة وأخصائيي التغذية والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، تنفيذ تدخلات التثقيف التغذوي وتوفير المعلومات بناءً على الخطوط التوجيهية

[26] International Code of Marketing of Breast-Milk Substitutes . WHO, 1981. Geneva

بشـــأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية والســـياســـات الأخرى المتعلّقة بالأغذية والأنماط الغذائية، وذلك من خلال تحســـين المناهج الدراســـية والتثقيف التغذوي في خدمات الصـــحة والزراعة والحماية الاجتماعية والتدخلات المجتمعية.

(ز) وينبغي للدول أن تنظر في إدماج المعلومات التغذوية في الحزم الفنية للإرشاد الزراعي بوصفها سبيلاً لدعم المنتجين من أجل زيادة إنتاج المحاصيل ذات الكثافة التغذوية العالية وتنويع المحاصيل.

(ح) وينبغي على المنظمات غير الحكومية وأخصائيي التغذية والطهاة النظر في إقران التثقيف والإرشاد في مجال التغذية ببرامج تغذية الأمهات والأطفال (مثل المكملات الغذائية أو المكملات الغذائية الدقيقة أو التحويلات النقدية المشروطة) من أجل مضاعفة الآثار على النتائج الغذائية والتغذوية.

(ط) وينبغي للدول ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعزز التواصل بغرض التغيير الاجتماعي والســـلوكي وتدخلات الدعم الاجتماعي كســـبيل لتحســـين التغذية. ويمكن لمختلف الجهات الفاعلة أن تستخدم التواصل بغرض التغيير الاجتماعي والسلوكي كوسيلة لتحقيق تغيير في السلوك من خلال التأثير إيجابياً في المعارف والمواقف والمعايير الاجتماعية وتنسيق الرسائل عبر مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال للوصول إلى مستويات متعددة من المجتمع.

(ي) وينبغي على الدول والطهاة والجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص تثقيف جميع أصـــحاب المصـــلحة في النظم الغذائية لإعطاء الأولوية لخفض المهدر من الأغذية. ويمكن أن تشـــمل الإجراءات حملات للتوعية على المســـتويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ومخططات التوســـيم، وتحديث الخطوط التوجيهية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية لمواءمة التوصيات مع السياسات والبرامج من أجل التصدي للمهدر من الأغذية.

(ك) وينبغي للدول أن تستفيد من المعارف والخبرات والأفكار التي يملكها الأفراد الذين لا يعتبرون عادةً أعضاءً في مجتمع التغذية، مثل قادة المجتمعات المحلية، والطهاة، والمشـــترون من المتاجر الكبرى، والمؤثرون على مواقع التواصـــل الاجتماعي، وقادة الشـــباب، وروّاد الأعمال الشـــباب، ورؤســـاء البلديات، والمجتمعات المحلية، لتطوير الحملات الإعلامية المتعددة العناصـــر والمجتمعية التي تعزز التثقيف التغذوي ومنافع الأنماط الغذائية الصحية.

3-4-3 تشجيع "مراكز" المعرفة والتثقيف والمعلومات التغذوية

(أ) ينبغي للجامعات والمدارس أن تضـع منهجًا دراسـيًا بشـأن التغذية لجميع طلاب الطب والتمريض خلال فترة تدريبهم.

(ب) وينبغي للدول أن تدعم المدارس ومواقع العمل لتقديم الأغذية المغذّية للأطفال في ســـن الدراســـة والعاملين ولتعزيز مهارات الطهي عند الأطفال في ســـن الدراســـة والمراهقين والبالغين، من أجل تشـــجيع أوقات الوجبات الجماعية والتواصـل الاجتماعي حول الطعام واسـتهلاك الأنماط الغذائية الأكثر صـحية والحاجة إلى خفض المهدر من الأغذية.

(ج) وينبغي للدول أن تربط توفير الوجبات المدرسية الصحية بتحقيق أهداف تغذوية واضحة وأن تكيّف هذه الوجبات مع احتياجات الفئات العمرية المختلفة، مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات المراهقات. ويتعيّن على صانعي السياسات أن يراجعوا المناهج التربوية لإدراج مبادئ التثقيف التغذوي فيها واعتماد في الوقت نفسه أدوات التعليم العملي مثل الحدائق المدرسية ودروس الطبخ، وتوفير الدعم الفني من أجل مساعدة المدارس على تطبيق التغيّرات.

3–5 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية

42- تعد العلاقات بين الجنسين والأعراف من أبرز محركات الأنماط الغذائية الصحية. وفي بلدان عديدة، تقرّر النساء النمط الغذائي للأسرة، وبصفتهن الجهة الرئيسية لتقديم الرعاية، فهن يؤثّرن بشكل كبير في الحالة التغذوية لعائلتهن. بالتالي، يشكل تمكين النساء والفتيات من خلال التعليم والتوعية والوصول إلى الموارد والخدمات، عاملًا رئيسيًا لتحسين التغذية. ويعد تحسين رفاه المرأة، وضمان حصولها على الموارد المالية والفنية والحيوية المادية، وتحسين دورها كصفة فاعلة وصوتها ووضعها، ومواجهة علاقات القوة التي تحد من خياراتها، نقاط دخول سياساتية واعدة لتمكينها وبالتالي لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

3–5–1 الاعتراف بالوضع التغذوي للمرأة وحرمانها من التغذية

(أ) ينبغي للدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعطي الأولوية للرفاه التغذوي للمراهقات والنساء وأن توفّر الرعاية والخدمات الصحية والتغذوية لهن من خلال قطاعات مختلفة. ويمكن تحقيق ذلك عبر ضمان وضع المراهقات والنساء في صلب الاستراتيجيات التنموية الوطنية وجعلهن المستفيدات من سياسات الحماية الاجتماعية ومنافعها، الأمر الذي يمكنه أن يكسر حلقة سوء التغذية المتوارث بين الأجيال.

(ب) وينبغي للدول باعترافها بالوقت وعبء العمل اللذين تخصصهما المرأة لإعداد الأغذية المغذّية على مستوى الأسرة ودور المرأة في الزراعة وإنتاج الأغذية، أن تقر بأهمية عمل الرعاية غير مدفوع الأجر على مستوى الأسرة وأن تثمّنه من خلال قوانين الحماية وبرامج الحماية الاجتماعية وغير ذلك من المنافع.

(ج) وينبغي للدول أن تستحدث بيئة تمكينية لتشجيع الرضاعة الطبيعية وضمان ألا يؤدي قرار الإرضاع الطبيعي إلى خسارة النساء لأمنهن الاقتصادي أو لأي من حقوقهن. ويشمل ذلك رفع الحواجز أمام الرضاعة الطبيعية في مكان العمل (فترات الراحة والمرافق والخدمات) وقوانين العمل لحماية النساء اللواتي تختزن الإرضاع الطبيعي.

3–5–2 تشجيع المرأة والاعتراف بها كصاحبة مشاريع في النظام الغذائي

(أ) ينبغي للدول النهوض بحقوق الحيازة المتساوية للنساء ووصولهنّ المتساوي إلى الأراضي المنتجة، والموارد الطبيعية، والمدخلات، والأدوات الإنتاجية وتحكمهنّ بها، وتعزيز الوصول إلى التثقيف والتدريب والأسواق والمعلومات بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز حصول المرأة على رأس المال الطبيعي والمادّي والمالي والبشري والاجتماعي لتتمكن من المساهمة بطريقة فعالة في النظم الغذائية المستدامة التي تعزز التغذية.

(ب) وينبغي للدول أن تحسّن دور المرأة في الزراعة عبر منحها القدرة على صنع القرارات المتعلّقة بما يتم إنتاجه ولماذا وكيف. ويجب تقديم خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية للمرأة بشأن المحاصيل والمنتجات الحيوانية التي تنتجها أو تجهّزها، وبناء قدراتها للتعامل مع التجّار، وتوفير الخدمات المالية (الائتمان وآليات الادّخار) وفرص تنظيم المشاريع المبتكرة في النظم الغذائية.

(ج) وينبغي للدول أن تشجّع استخدام النساء للتكنولوجيات الموفّرة لليد العاملة والوقت مثل معدات حفظ الأغذية وتجهيزها، والتخزين البارد، والتجهيز بالتسخين والتجهيز الحراري، وأجهزة الطحن/المزج، والمواقد الموفّرة للطاقة، والمعدات الزراعية الحديثة لحرث الأغذية المغذّية وزرعها وحصدها.

(د) وينبغي للدول أن تيسّر حصول المرأة على فرص توليد الدخل وأن تزيد من مشاركتها في القرارات بشأن استخدام دخل الأسرة. ويشمل ذلك أنشطة من قبيل التدريب على ميزانية الأسرة والأعمال التجارية وأدوات مساعدة الرجال والنساء على تعزيز التواصل في ما بينهم داخل الأسرة وتقوية مهاراتهم المتعلّقة بصنع القرارات.

3–5–3 تمكين المرأة في النظم الغذائية

(أ) ينبغي للدول أن تحسّن المشاركة الهادفة للمرأة في الشراكات، وصنع القرارات، وأدوار القيادة، والتقاسم المنصف للمنافع. ويجب إعطاء الأولوية لتعزيز مشاركة المرأة الريفية وتمثيلها في جميع مستويات صنع القرارات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بغية ضمان أن تؤخذ وجهات نظرها في الحسبان بطريقة متساوية مع الرجل.

(ب) وينبغي للدول أن تزيد رأس المال البشري للنساء عبر ضمان حصول المرأة والفتاة على التثقيف والمعارف وخدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية كوسيلة لتحسين الحالة التغذوية للأسرة.

(ج) وينبغي للدول أن تسن القوانين التي تسمح للمرأة والرجل بالمشاركة معاً في صنع القرارات السياسية وبالتمتع بالمساواة السياسية مع دعم تأدية المرأة أدوارًا قيادية في هيئات صنع القرار، مثل البرلمانات والوزارات والسلطات المحلية على مستوى المقاطعة والمجتمع المحلي، لتتمكن من المشاركة في إيجاد الحلول لمشاكل سوء التغذية التي تواجهها.

3–6 النظم الغذائية والتغذية في السياقات الإنسانية

43- يستند هذا الجزء إلى المبادئ الإحدى عشر لإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. وفي حالات الأزمات الإنسانية، ثمة حاجة ماسة إلى التدخلات التغذوية التي تربط الاستجابة الإنسانية باستراتيجيات أطول أجلاً لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وبالنسبة إلى السكان ذوي الحالة التغذوية المثلى في بداية أزمة إنسانية معيّنة، هناك حاجة إلى حماية حالتهم كي لا تسوء. وبالنسبة إلى الذين يعانون بالفعل من سوء التغذية، يمكن أن تشكل حالات الطوارئ نقطة حاسمة من شأنها أن تفاقم مشاكل سوء التغذية.

1–6–3 تحسين الجودة التغذوية للمساعدة الغذائية والتغذوية

(أ) ينبغي للدول وجميع الأطراف المعنيّة بالنزاعات والكوارث الطبيعية والمساعدة الغذائية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية، أن تحرص على إجراء تقييمات للأمن الغذائي والتغذية طوال فترة الأزمة. ويجب أن تمتثل هذه التقييمات للأساليب المقبولة دولياً وأن تكون حيادية وتمثيلية ومنسّقة بطريقة جيدة مع الحكومات.

(ب) وينبغي للدول والأطراف المعنية بالنزاع والكوارث الطبيعية والمنظمات الإنسانية أن تقدم المساعدة الكافية والآمنة في الوقت المناسب للاستجابة للأزمات الإنسانية بطريقة مرنة، بما يتماشى مع معتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الغذائية وأذواقهم وبالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن تعزز المساعدة البقاء على قيد الحياة، وأن تحافظ على الكرامة، وأن تبني القدرة على الصمود.

(ج) وينبغي للدول أن تؤمن الاحتياجات التغذوية الأساسية للأشخاص المتأثرين بأزمة إنسانية، بما في ذلك الأشخاص الأشد ضعفاً من الناحية التغذوية. ويجب أن تكون المواد الغذائية المقدمة ذات نوعية مناسبة ومقبولة وقابلة للاستخدام بكفاءة وفعالية. ويجب أن تكون الأغذية مطابقة للمعايير الغذائية لحكومة البلد المضيف ولمواصفات الدستور الغذائي المتعلّقة بالجودة والتغليف والتوسيم والملاءمة للغرض.

(د) وينبغي للدول ومنظمات المساعدة الإنسانية أن تبحث عن شراكات مع القطاعات للحرص على توافر الأغذية المدعّمة بالمغذيات الدقيقة من خلال آليات الحماية الاجتماعية وبرامج إدارة سوء التغذية الحاد، مع تحسين التغطية في أوقات الأزمة. وينبغي للدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تحرص على تعزيز ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال وتحسينها خلال الأزمات الإنسانية .

(هـ) وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية أن تحرص خلال تقديم المساعدة النقدية والقسائم، على أن سلّة الحد الأدنى من النفقات ونقل القيمة تشجّع الأغذية المغذّية المتاحة محلياً وبكمية كافية لتأمين نمط غذائي صحي.

3–6–2 حماية الفئات الضعيفة من الناحية الغذائية

(أ) ينبغي للدول والمنظمات الإنسانية أن تولي عناية خاصة للنساء الحوامل والمرضعات، والنساء في سن الإنجاب، والمراهقات، والرضع، والأطفال دون سن الخامسة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، والمسنين، والمعوقين، وأن تحميهم وتيسّر حصولهم على الأغذية المغذية والدعم التغذوي.

(ب) وينبغي للدول والأطراف المعنية بالنزاع أن تحترم وتحمي تساوي جميع الأفراد المتضررين والسكان المعرضين للخطر في الأزمات الحادة والممتدة في الحصول من دون عراقيل على المساعدات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية وفقاً للمبادئ الإنسانية المعترف بها دولياً، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام 1949. ويجب أن يقلل تصميم المساعدة الغذائية وتقديمها من المخاطر بالنسبة إلى الجهات المستفيدة وأن يساهم في منع العنف القائم على نوع الجنس والقضاء عليه.

(ج) وينبغي للدول، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمساعدة والتعاون الدوليين عند الاقتضاء، أن تضمن حصول اللاجئين وطالبي اللجوء في أراضيها على الأغذية المغذية والدعم التغذوي وفقًا لالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

3–6–3 جعل النظم الغذائية قادرة على الصمود

(أ) ينبغي للدول أن تطوّر نظم الإنذار المبكر ونظم المعلومات الخاصة بالأغذية والزراعة، التي تكشف وترصد الأخطار التي تهدد سبل كسب العيش. ويجب أن تندمج نظم الإنذار المبكر هذه مع نظم تحليل الأغذية الأوسع نطاقاً التي تشمل رصد الأغذية المغذية المتوافرة بكلفة ميسورة على المستوى المحلي.

(ب) وينبغي للدول أن تستثمر في تدابير الحد من مخاطر الكوارث التي تعود بالمنفعة على الذين هم أكثر عرضة للخطر أو أشد احتياجًا للمساعدة. وبصورة خاصة، يجب حماية الأصول المنتجة من ظواهر الطقس الحادة وآثار المناخ بطريقة تعزز قدرة السكان المتضررين على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن النزاعات أو تغيّر المناخ أو الكوارث الطبيعية والتكيّف معها. وتشمل التدابير شبكات الأمان الاجتماعية، والاستثمار في حماية سبل كسب العيش الهشة، والاحتياطات المالية والغذائية الطارئة، وخفض تكاليف المعاملات، وتحديد المنصات لإجراء التدخلات المتكاملة.

(ج) وينبغي للدول أن تشجّع المشتريات المحلية واستخدام المنظمات المحلية في تنفيذ البرامج الخاصة بالمساعدات الغذائية الإنسانية وسبل كسب العيش لدعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية، وتقوية النظم الغذائية المحلية المستدامة وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق.

الجزء الرابع – تنفيذ ورصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية وتطبيقها

44- يُشجَّع جميع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي على الترويج، على المستويات كافة ضمن الجهات التابعة لهم وبالتعاون مع المبادرات والبرامج الأخرى ذات الصلة، لنشر الخطوط التوجيهية الطوعية واستخدامها وتطبيقها من أجل دعم وضع السياسات والبرامج والخطط الاستثمارية الوطنية وتنفيذها في جميع القطاعات. وإن الدول مدعوة إلى تعزيز استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتنفيذها من خلال السياسات والتدخلات المنسّقة والمتعددة القطاعات، مع الحرص على أن تصب أنشطة الوزارات المختلفة في خدمة النهوض بالنظم الغذائية المستدامة التي توفّر أنماطاً غذائية مستدامة والصحية وتحسّن التغذية.

45- وينبغي استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية لتشجيع الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات، مع ضمان إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم ممثلي الفئات الأشد ضعفاً من الناحية الغذائية، ومشاركتهم فيه وتعزيز الاتساق في السياسات وتجنّب الازدواجية في الجهود.

46- وينبغي استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية للتأثير على النقاشات في مجال السياسات داخل آليات أصحاب المصلحة المتعددين الإقليمية والوطنية القائمة، بما فيها المجالس الوطنية، وعلى تصميم استراتيجيات الأغذية والتغذية. ولا بد من تعزيز الإجراءات الفعالة على المستوى المشترك بين القطاعات عبر آليات التنسيق على مستوى أعلى من الوزارات الفردية.

47- ويشجّع الشركاء في التنمية، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية على دعم الجهود الطوعية التي تبذلها الدول في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية. ويمكن أن يشمل هذا الدعم التعاون الفني، والمساعدة المالية، وتقديم المشورة السياساتية القائمة على الأدلة، وتنمية القدرات المؤسساتية، وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات، والمساعدة في وضع السياسات الوطنية.

48- وتشجّع الجهات المانحة والمؤسسات المالية وهيئات التمويل الأخرى على تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية عند صياغة سياساتها لمنح القروض والمنح وبرامج دعم مساعي أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤولية على السواء. ويجب أن تساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في تصميم الاستثمارات المراعية للتغذية التي تهدف إلى زيادة إنتاج الأغذية المتنوعة والمغذية بكلفة ميسورة وبطريقة يسهل الحصول عليها، وإلى تعزيز إدماج بُعدي التغذية والصحة في الخطط الاستثمارية الخاصة بقطاع الزراعة والأغذية.

49- وينبغي أن تدعم الخطوط التوجيهية الطوعية تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016–2025 بهدف زيادة وضوح الإجراءات الخاصة بالتغذية واتساقها وفعاليتها على جميع المستويات، بوصفها جوانب رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن يساهم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في تحقيق الغايات

العالمية الستّ المتعلقة بالتغذية (2025) التي أيدتها جمعية الصحة العالمية في عام 2012 والغايات الخاصة بالأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي.

50- ويتمثل الغرض من ذلك في دعم البلدان للتعهد بالتزامات محددة وقابلة للقياس ويمكن بلوغها وواقعية وحسنة التوقيت[27] وتحقيق الأهداف التغذوية وإقامة تحالفات غير رسمية بين البلدان بوصفها سبيلاً لتسريع الجهود ومواءمتها حول مواضيع محددة ترتبط بمجال عمل واحد أو أكثر من مجالات عمل عقد التغذية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدعوة إلى وضع سياسات وتشريعات، وتمكين تبادل الممارسات والخبرات، وتسليط الضوء على النجاحات المحققة والدروس المستفادة، وتوفير الدعم المتبادل للإسراع في عملية التنفيذ.

51- وينبغي وضع أو تقوية المنصات والشراكات والأطر المتعددة أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وفي قطاعات متعددة بوصفها عنصرًا أساسيًا يساهم في إعادة تشكيل النظم الغذائية المستدامة لتحسين التغذية، وتعزيزها. ويجب إيلاء عناية خاصة للشراكات والمنصات التي تعزز بالفعل جهود أصحاب المصلحة المتعددين لتحسين التغذية على المستوى القطري، مثل الحركة المعنية بتعزيز التغذية. وينبغي اتخاذ الإجراءات للنهوض بقدرة الشركاء على تصميم هذه الشراكات وإدارتها والمشاركة فيها، وضمان الشفافية والمساءلة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة بوصفها سبيلاً لتحقيق النتائج الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ الإجراءات وأوجه التآزر من خلال اللجنة الدائمة للتغذية المسؤولة عن تعزيز اتساق السياسات والدعوة إلى التغذية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

52- ويجب بذل الجهود لزيادة القدرات البشرية والمؤسساتية للبلدان من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية وتحديد الأولويات لتفعيلها على المستوى الوطني. ويتسم تنظيم حلقات العمل والدورات التدريبية المتعددة أصحاب المصلحة وتطوير الدلائل الفنية والسهلة الاستخدام، بالأهمية لتحديد السياق وتكييف التوجيهات السياساتية العالمية المتفق عليها مع السياقات المحلية.

53- ويؤدي البرلمانيون وتحالفاتهم الإقليمية ودون الإقليمية دوراً أساسياً في تصميم السياسات، وإذكاء الوعي، وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين، وتخصيص الموارد لتنفيذ القوانين والبرامج التي تعنى بالنظم الغذائية والتغذية.

54- ويجب تيسير نشر الخطوط التوجيهية الطوعية واعتمادها من خلال تحديد "الجهات الفاعلة" التي يمكنها إذكاء الوعي في مختلف القطاعات، وتنظيم حملات الدعوة على مستويات مختلفة. وتشكّل لجنة الأمن الغذائي العالمي منتدى يتيح لجميع أصحاب المصلحة المعنيين التعلم من تجارب الآخرين في ما يتعلّق بتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية وتقييم أهميتها وفعاليتها وأثرها على الأمن الغذائي والتغذية.

[27] تتمثل الخطوة التالية، في سياق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية وعملية متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، في ترجمة الخيارات والاستراتيجيات الموصى بها في مجال السياسات إلى التزامات خاصة بكل بلد باتخاذ الإجراءات. وينبغي أن تكون هذه الالتزامات محددة وقابلة للقياس ويمكن بلوغها وواقعية وحسنة التوقيت. https://www.who.int/nutrition/decade-of-action/smart_commitments/en/